

- اقتصار قبول تنفيذ طلبات الدية على المحكوم عليهم داخل الكويت فقط.. واستثناء الكويتيين المحكومين في الخارج
- تفويض الجمعية الخيرية في حال عدم اكتمال مبلغ الدية بصرف هذا المبلغ على أعمال البر والنفع العام بالتنسيق مع "الشؤون"
- ضرورة فتح حساب مصرفي واحد فقط بموافقة وزارة الشؤون في أحد البنوك المحلية باسم الجمعية الخيرية لجمع الدية

سدادها، وفي جميع الأحوال يحظر الجمع القفدي داخل أو خارج مقر الجمعية، كما يحظر تنظيم مشروع سداد الدية في الخام أو القاعات أو الأماكن العامة أو الخاصة باقتصار ذلك على الوسائل الإلكترونية المرخص بها، كما يحظر على الجمعية أخذ نسبة من أموال التبرعات ويجب على الجمعية التفتيش من الوزارة بشأن الفتحات الخاصة بالمشروع قبل البدء في تنفيذه. وتابعت: يصرح للجمعية المرخص لها جمع التبرعات لمدة شهر من تاريخ الموافقة الكتابية الصادرة عن وزارة الشؤون لجميع تبرعات سداد الدية، والقروض المرتبطة بالدية، ويجوز للوزارة تجديدها في مدة ماثلة مرة واحدة، فضلاً عن أنه يجب اعتماد الإعلانات الخاصة بالمشروع قبل نشرها واستحداثها، ويحظر وضع إعلانات في الشوارع أو المناطق من الالتزام بالإعلانات المرخص بها من قبل الوزارة على أن يدون رقم ترخيص المشروع، رقم ترخيص الإعلان، منبع استيفاء التبرعات المعنية أو العينية، وتدون عبارة «تفتش الجمعية الخيرية بالتفصيل من وزارة الشؤون في حال عدم اكتمال مبلغ الدية بصرف ذلك المبلغ على أعمال البر والنفق العام» وأكدت الوزارة أن الحصول على موافقة تامة من الوزارة قبل



في أحد البنوك المحلية باسم الجمعية الخيرية بتحصيل التبرعات لصالح مشروع جمع التبرعات لسداد الديانة والتعويضات المرتبطة بها، ويبلغ عدد انتهاء فترة الجمع المدة من قبل الوزارة أو تمام العمل من المرحض في جميع أو بعضها أقرب، وفي جميع الأحوال يحظر الجمع في الحساب بل يزيد على المبلغ المرحض، كما يحظر استئجار الأموال من الخارج أو طريق الرباط المصرفي للحساب المرحض.

وعن نتائج هذا القرار، بينت الوزارة أن الجمعية الخيرية يحظر عليها جمع التبرعات النقدية أو تحصيل التبرعات العينية وتكون التبرعات المالية من خلال الأجهزة (أي "كي نت" والرباط الإلكتروني) أو ما يستجد منها بآليات جديدة تتدرجها الوزارة، على أن يتم تبرعها الحساب لعدم استئجار أكثر من المبلغ المحدد من الوزارة ولتلبية التعويضات المطلوب

المحكوم فيها، وأن يكون نظام المال بديل مبدأ الدية "مع تحديد جهة تسلم مبلغ الدية بجهة رسمية ولا تقل الحسابات الشخصية". وأضافت الوزارة أن القرار راعى عند الإعلان عن استقبال التبرعات لصالح الدية والتعويضات المرتبطة بها أن يتم تدوين عبارة "فوقها الجمعية الخيرية" في حال عدم إقتبال مبلغ الدية بصرف هذا المبلغ على أعمال البر والنفع العام بالتنسيق مع الوزارة، ومنها تسديد مديونيات الغارمين في السجن الكويتي، وتدوين تلك العبارة على رابط التبرع الإلكتروني على أن يفتح الرابط دون تأكيد الموافقة عليه، ذلك مراعاة لأحكام الشريعة الإسلامية بشأن وجوب معرفة المتصدق بالصدقة والجهات المستفيدة منها.

وحول آلية تقديم طلبات جمع الدية من قبل الجمعيات، قالت الوزارة "تقديم الجمعية الخيرية طلب تقديم مشروع جمع التبرعات لسداد الدية والتعويضات المرتبطة بها بناء على طلب أهل المحكوم عليه مع توضيح (الحكم النهائي، واسم المحكوم عليه، إرقاق الأوراق الرسمية الدالة على ذلك، وتوثيق الصادق الذي تم من الطرفين، تصديق من الجهات المختصة في البلاد، ومن ثم مفتح حساب مصرفي واحد فقط موافقة وزارة الشؤون

أصدر وزير الشؤون
عيسى الحصري قرارا
وزاريا رقم 14/م
بتشأن إجراءات وضوابط
جمع التوقيعات لسداد
الديون والتعويضات
وربما جمع الدية
وذلك لتنظيم جمع الدية
من قبل الجمعيات الخيرية
الكويتية تحت مظلة وزارة
الشؤون.
وأوضحت الوزارة،
في بيان صحافي، أن
القرار تضمن 14 شرطا
لضوابط جمع الدية أبرزها
العمل بآلية جمع الدية
والتعويضات المرتبطة
بها كمشروع خيري تطبق
عليه الضوابط المعمول
بالمنظمة للعمل الخيري
تحت مظلة جمعية خيرية
مشهرة من قبل الوزارة
ووفق لائحة جمع
التبرعات، على ألا يخالف
ذلك القوانين المعمول
بها وفكرات مجلس الوزراء
الصلة، مع استبعاد المبرات
الخيرية من الجهات الخيرية
المصرح بها لجمع تبرعات
لسداد الديون والتعويضات
المرتبطة بها واقتصار
قبول تنفيذ طلبات الدية
والتعويضات المرتبطة بها
من قبل الجمعيات الخيرية
على الحكوم عليهم داخل
الكويت فقط، ويستثنى من
ذلك الكويتيون المحكوم
عليهم خارج الكويت
بشرط أخذ موافقة السلطات
المصرية المختصة في الدولة